

## 1409-الاقتصاد أولا، والإبداع دائما

## تعتة الوفد

"هل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟" وقياسا عليه أقول "وهل يصلح "الثوار" ما أفسد القهر؟ الإجابة عن السؤال الأول هي النفى المبدئي، للتنبيه على تجنب الخلول التسكينية وإعطاء فرصة للوقت (حتى في التطبيب النفسى). أما الإجابة على السؤال الثانى فهي بالإيجاب إذا أحسنا ترتيب الأولويات، وأيضا إذا احترمنا عامل الزمن، وملأناه بما ينفع، فتكون ثورة حقيقية، نحميها من القرصنة والإجهاض.

ليكن الدستور "أولا" أو "ثانيا" أو "أخيرا"، ليست هذه هي القضية، ولا ينبغى أن تكون، لأن لمن "على نفسه بصيرة"، يعرف أنه مهما ألقى معاذيره، فهو أدري بما يعمل كما علمنا رب العالمين. التركيز على الوقوف عند الشكل هكذا يرره حذرهم من أن يُشتعملوا كمجرد أدوات لتحقيق النتيجة المرسوم لها، وهم يرجحون الهدف من وراء هذا الإصرار على ترتيب مسبق لغرض معين، ليكن، لكن ذلك لا يبرر التوقف عند هذه المرحلة، لأنه لو امتد بهم البصر قليلا، لوجدوا أن الديمقراطية جاهزة قادرة على ما تشاء وقتما تشاء حتى لو جاء الدستور "أولا" طبق الأصل كما يريد المطالبون بذلك، فإن الفريق الآخر لن يعدم، أن يحقق ما يريد لاحقا، وبالقانون، وبال دستور الجديد.

لقد آن الأوان أن نعمل على ترتيب أولوياتنا الحقيقية، حكومة وشعبا، بشكل مسئول وعملى، نحن الآن في مواجهة أزمات "بقاء" و"تثوير" وتحديات "وجود"، الثورة لا تكون ثورة إلا إذا واجهت مسئوليتها الممتدة إلى عقود أو قرون، كل ما جرى حتى الآن هو ترتيب أوراق لبناء دولة، تتيح للناس المصريين (فكل الناس) بناء حضارة جديدة قادرة على أن تسهم في بناء الإنسان الحديث المهذب بالفناء بتمرفات قوى عالمية ومحلية لا تنظر إلا لموقع أقدامها، حيث تراكم أكوام المال المفرغ من توظيفه لصالح الناس، وهو يعلو في أمواج هادرة تكاد تصبح طوفانا سوف يغرق الأقرب إليه فالأقرب!!

بعد أكثر من مائة يوم على البداية، علينا أن نسارع فورا ومن كل موقع، وبأى ترتيب، أولا وثانيا وثالثا، إلى

"بناء دولة" (قضاء عادل، وشرطة مسئولة، وجيش قادر، وإبداع متجدد، وعلاقة بالطبيعة والمطلق إلى وجه الحق تعالى) وبناء أمة (احترام شامل، وفرص متساوية، وكرامة محفوظة وتقييم موضوعي، وتكافل المختلفين)، لتكون ثورة يحكى عنها التاريخ بأكثر من التصفيق، وأبلغ من حوارات التوك شو من مدرجات المتفرجين.

مرور الوقت ونحن نتحرك في الهوامش "حلك سر" لا يفيد حتى في الوفاء بمتطلبات مستوى الضرورة"، وهو الذى ينبغى أن نوفره حتى نتمكن من الانتقال إلى مستوى "الحرية"، هذا هو الترتيب الأول بالعناية. ليس معنى هذا أن نتنازل عن الحرية ولو مؤقتاً، فكفانا تنازلات، لكن معناه أن علينا أن نعيش أولاً، ثم نكون بشرا.

لا شك أن هناك مبررا للشك في سوء النوايا، وفي نفس الوقت توجد مبررات للعشم في حسنهما، فكل فريق يحرص على اختيار فرص أفضل في اللعب، وهو بحسب خطواته بما يحقق أهدافه، لكن لاينبغى أن يختص بهذا الحق على فريق دون الآخر، من هنا جاءت مشروعية إثارة النقاش حول الوسيلة التى توصل هذا إلى مأربه دون ذلك، لكن علينا أن نتذكر نموذج دور الشطرنج وأنه ليس المهم من الذى ينقل النقلة الأولى، وإنما المهم من الذى ينهى الدور لصالحه.

دعونا نفترض أن هذه الحملة الشبابية الصفوتيه التنويرية المليئة بالحماس والمنطق قد نجحت فعلا أن تقدم الدستور على الانتخابات، لكن يظل الدستور الذى أتى "أولاً" هو نتاج جهد لجنة تسمى "لجنة إعداد الدستور" التى قد لا تختلف كثيراً عن لجنة "تعديل الدستور" سابقاً، فنحن لا نعرف هل تعلم المسئولون من تشكيل اللجنة الأولى طريقة افضل لتشكيل هذه اللجنة المقترحة أم لا، ومع ذلك لنفترض أن هذه اللجنة جاءت ممثلة لعموم الشعب المصرى وكفائه، (لست أدري كيف؟ بالتعيين؟ أم نعمل استفتاء على أعضائها قبل تشكيلها؟ أم ماذا؟) فنحن لن نستورد أعضاء اللجنة من الأمريكيين القتلّة صانعى ديمقراطيات التصدير، ولا من الصين (مع أنهم قادرون على تصدير ديمقراطية أرخص سعرا لكن غالباً أسرع تلفاً)، هذه اللجنة الجديدة لن تكون إلا لجنة جديدة، لا أكثر، ومهما توسعنا في انتقاء أعضائها، ومهما تنوعت هويات ممثلينا فيها، ومهما حرص أعضاؤها وتحفظوا وتجادلوا وزادوا وأعادوا، فإن رؤيتهم لن تتجاوز مرحلة نضجنا السياسى الراهن، وهذا وضع طبيعى، فالأمر في نهاية النهاية يرجع إلى وعى عامة الناس، وعامة ناسنا لم يتعودوا إلا على حكم بوليسى قامع، أو حكم جيشى والدئ مجتهد، يخطف كثيراً ويميب أحياناً، لأن عمله الأساسى هو الدفاع عن الحدود وليس السياسة، هذا المستوى السياسى المتواضع الذى يعيشه أغلبنا، وقد اعتاد على التبعية وعلى استرخاء التفكير، هو الذى سيأتى لنا بمن يثقلنا فى الانتخابات النيابية التالية حتى لو جاء الدستور أولاً، ومهما بلغ إحكام مواد

هذا الدستور (أولاً)، فإن مجلس الشعب القادم "ثانياً" حين يأتي عليه الدور لينقل نقلته على رقعة الشطرنج، أن يمارس حقه في أن يرقى "البيدق" (عسكري الشطرنج) إلى "فرز" (وزير أو ملكة)، ما دام استطاع أن يقطع رقعة الشطرنج من أولها إلى آخرها سليماً، بمعنى: إن من حق مجلس الشعب الجديد الذي جاء بعد وضع الدستور، وعلى أساسه، أن يقترح تعديلاً للدستور الذي أتى أولاً، حتى لو اضطره ذلك إلى أن يجرى استفتاءً جديداً، (نحن وراءنا ماذا؟) وساعتها سوف يصبح الدستور ثالثاً، والأرجح أن هذا الاستفتاء الجديد، لن يختلف عن سابقه، أو سابقيه، وهذا المجلس الذي أتى "ثانياً" يعلم جيداً أنه سوف يتم الاستفتاء ثالثاً، ليس على تعديل الدستور الذي جاء أولاً، وإنما على "بيع" إلغاء المادة الثانية أولاً، ثم على الدستور أخيراً، وهذا ليس ذنب المادة نفسها، فليس فيها ما يعوق حركة أى إصلاح أو تحول دون إبداع، ولكنها حين تستعمل من الظاهر، لتلتوى بفعل فاعل، وتخدم مالا تعنيه ألفاظها، فإنه يتحقق من خلال ذلك ما تحقق للنميرى فالبشير للحصول على حفنة أصوات انتخابية كانت هى السبب في نهاية النهاية بأن ينفصل جنوب السودان بالسلامة، حين يحدث ذلك تكون الكارثة.

ليس معنى هذا أننا لسنا أهلاً للديمقراطية (كما يعايرونا)، فديمقراطيتهم أحيث وأخطر لأنها تقيم دولة عولمية دينية حديثة تحت أسماء معاصرة رشيقة حين يفرضون عليهم - وعلينا- هذا الدين "العولمي الجديد" وهم يعينون أنبياءه من سدنة العنصرية وحوارئي القوى المالية الكانيبالية (أكلة لحوم البشر cannibalism) تحت اسم الديمقراطية.

الأسئلة الأولى بالطرح الآن هى أشمل وأصعب، وهى عن امتداد وتأزر مسئولية ثورات الإنسان المعاصر في كل مكان، تلك المسئولية التي تتجاوز أسئلة ومطالبات ميدان التحرير، فهى تتجاوز حدود مصر إلى كل العالم، الذى كنا ومازلنا دائماً جزءاً منه، رواداً ومساهمين.

العالم الآن يتعرض لأخطر تخطيط يهدد بفناء هذا الجنس العظيم المسمى "البشر"، وعلينا أن نوفر إبداع ووقت وجهد كل أفراد وجماعات وشعوب هذا النوع الرائع من الأحياء، ليسخروها تلقائياً للحفاظ على النوع وعلى الحياة، وهذا يتطلب ألا يقتصر تفكيرنا وتفسيرنا على المسائل والمشاكل المحلية، إذن لا بد أن يمتد تفسيرنا ليفحص موقعنا من هذا المخطط العولمي المدمر للعالم الذى نحن جزء منه.

أغلب البشر الآن معرضون لألعاب إعلامية وتحركات اقتصادية مالية عالمية خبيثة تعرض نوعنا كله للهلاك، وكل هذا الجارى على الناحيتين ليس إلا أعراض مخاطر معركة التهديد بالانقراض في مقابل مقاومتها: الحروب الاستباقية، والإبادة العرقية، والثورات الزائفية، على ناحية، في مقابل الثورات الحقيقية والإبداع التطورى وتكافل الشعوب، على الناحية الأخرى، مع التذكير بأن المعارك تحتد وتصبح أخطر وأسرع حين يستعمل كل من الفريقين أحدث التكنولوجيا لتحقيق أغراضه.

ليكن الدستور أولاً، ولتأتِ الانتخابات لاحقاً، أو يتعدل الدستور ثانياً، أو العكس، لكن تظل مسؤوليتنا في نهاية النهاية، أن يصلح "الثوار ما افسد القهر"، وأن يظل الاقتصاد أولاً والإبداع دائماً هما الغاية والوسيلة معاً طول الوقت.

ولهذا حديث آخر.